

اقتصاد

مقال

المنظمات غير الحكومية ودورها بعد نكبة بيروت

تحتل المنظمات غير الحكومية موقعا اساسيا في المجتمع اللبناني. فهي اضطلعت بدور مؤثر خلال مرحلتين اساسيتين من تاريخ لبنان. المرحلة الاولى كانت مطلع القرن التاسع عشر، مع وجود الرسائل الاجنبية التي نشرت ثقافة الغرب ودعمت روابطه السياسية مع فئات اجتماعية في لبنان. المرحلة الثانية كانت خلال الحرب الاهلية 1975 - 1990، عندما انهارت مؤسسات الدولة وقامت الجمعيات الاهلية بسد الفراغ من خلال دورها في تقديم الخدمات الاغاثية والصحية والاجتماعية. نكبة بيروت بعد الانفجار الهائل، زادت التحديات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، وتفاقت مع انهيار الاقتصاد العام، وتدهور سعر العملة الوطنية، واختفاء ايداعات الناس في المصارف، والتحديات المستمرة منذ اربعين عاما، والدين العام الذي نتج من الهدر والفساد، بالإضافة الى البطالة المزمنة والفقر وضعف القطاعات المنتجة وانعدام الحماية الاجتماعية. هذه التحديات شكلت اهم معوقات النهوض الاقتصادي الاجتماعي الذي لم تسع الحكومات المتعاقبة حتى اليوم الى تحقيقه. يعاني لبنان من مستويات فساد مرتفعة بحسب التحذيرات التي اطلقتها منظمات مكافحة الفساد العالمية. على الرغم من اقرار قانون مكافحة الفساد الذي لا يطبق، بل بالعكس فان الفساد المأسوس ادى الى تقسيم مشوه للموارد والى احتكار يمارس في اسواق عدة.

لذلك، فان المقاربات الاقتصادية الريعية والادارة الضعيفة وسياسات التحرير الاقتصادي الشامل التي اعتمدها الحكومات والقدرات التشريعية الضعيفة، حدت كلها من قدرة الدولة على الاستجابة لحاجات مختلف المواطنين وضرورتهم. علما ان نكبة بيروت خير مثال على ذلك. كما ادى التاريخ الطويل من عدم الاستقرار السياسي والعنف، فضلا عن الاضطراب الداخلي الامني والسياسي داخليا واقليميا، الى معوقات اخرى فرضت على قدرات الدولة التراجع لتتسلم المنظمات غير الحكومية دور الائمة والتطوير لاعادة النهوض في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وباتت تشكل احد اهم اشكال العلاقات الحديثة مع لبنان.

امام تراجع قدرات الدولة، باتت المنظمات غير الحكومية احد ابواب التدخل في حياة الشعب اللبناني بما يتناسب مع مصالح الدول المانحة. انطلاقا من هذه الدوافع، ساهمت المنظمات المانحة في دعم الانشطة الرعائية وتمويلها عبر عقود طويلة. خلال السنوات الماضية، ازداد عدد هذه المنظمات التي ساهمت في تمويل الانشطة الاغاثية، واضطلعت بدور محوري في دعم بنية القطاع الاهلي وتقوية اجهزته. يقدر حجم هذا الدعم من اجمالي تقديمات القطاع الاهلي بنسبة 52%.

ان انعكاس دور المنظمات غير الحكومية على الواقع الاجتماعي في لبنان، يحتم تنظيم عمل هذه المنظمات ووضع اطار عام يضبط مهماتها ويضمن بقاء تقديماتها في سياق المصلحة الوطنية، ويؤمن تاليا تكامل مشاريعها وخدماتها مع حاجات المجتمع اللبناني.

والبحث عن دور المنظمات غير الحكومية وعن انعكاسه على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان هو مسألة دقيقة وحساسة، كونها تبحث في مسألة التقديمات والاعطاء بين حد البعد الانساني الصرف وحد البعد السياسي الذي تدخل فيه المصالح الخاصة. فهل تسترد الدولة يوما ما قدرتها وتنفض عنها تهمة الفشل والفساد لتستعيد اولا ثقة المواطنين وثانيا ثقة العالم؟

عصام شلهوب

المسؤوليات في المرحلة الاولى. كلما كان احصاء الاضرار سريعا، يمكننا التعويض على المتضررين في شكل اسرع، علما ان عدد المتضررين المضمونين لدى شركات التأمين ليس كبيرا مقارنة بعدد المتضررين في كل بيروت، اذ ان العدد لا يتعدى 10 او 15 في المئة من الشركات التي لديها بوالص تأمين، لكن ككلفة لا شك في انها كبيرة على هذه الشركات.

■ هل ستتحمل شركات التأمين هذه الخسائر؟
□ نحن مستعدون للقيام بواجباتنا التعاقدية طالما هي مذكورة في العقد. لكن كل ما تطلبه الشركات (من خلال اجتماعات معها)، ان تتلقى التقرير الذي يذكر طبيعة الانفجار، لأن هناك بوالص تغطي نوعا معيناً واخرى تغطي نوعاً آخر. بالتالي، نرى اي من البوالص نستفيد من استعمالها، وتدفع على اساسها التعويضات المتوجبة على الشركات.

■ هل شركات اعادة التأمين مستعدة لتحمل الكلفة؟

□ بالطبع هي مستعدة لتغطية الكلفة خصوصا اذا كانت ملتزمة. هي ملتزمة معنا، وبالتأكيد تتحمل الكلفة لمجرد الحصول على المستندات التي نحصل عليها في الوقت ذاته. لا مانع بتاتا للتغطية، لانها شركات اوروبية وعالمية قادرة ويمكنها تحمل حصتها. كما ان شركات التأمين اللبنانية مستعدة لتحمل حصتها من الاضرار او الحوادث.

■ يعني شركات اعادة التأمين تتوقع خسائر في حدود 250 مليون دولار، فهل يمكن ان يكون حجمها بهذا القدر؟

□ كل ما هو مؤمن تتحمله الشركات. اعتقد انها تتجاوز 500 مليون دولار وما يفوق ذلك ايضا. لم ينته المسح بعد، اذ ان الشركات المتضررة موجودة في "الداون - تاون"، وهي جديدة وكذلك المباني، وقد تضرر الكثير منها، علما ان معظمها مؤمن.

■ ما تأثير هذه الاضرار على المحفظة التأمينية، وهل يمكن ان تسبب عجزا فيها؟

□ اعتقد ان هذه السنة كارثية بامتياز على المحفظة التأمينية. لكن نحن شركات تأمين كنا نتوقع ان تأتينا الكوارث مثل كورونا، وثانيا اتي

رئيس جمعية شركات التأمين: الخسائر تجاوزت 500 مليون دولار

يستعد قطاع التأمين لتنفيذ عقود الضمان المبرمة مع المؤمنين الذين تضرروا من انفجار مرفأ بيروت، فيما تنتظر شركاته ومعيدو التأمين في الخارج نتائج التحقيقات لمعرفة سبب الانفجار وطبيعته للبناء عليها في تقرير التعويضات. كذلك ينتظر انجاز مسح الاضرار الذي يتولاه خبراء متخصصون انهوا 50% منه، على ان يستكمل خلال شهر ونصف شهر



رئيس جمعية شركات التأمين ايلي طرييه.

□ تحدد الخسائر على صعيد الشركات بموجب فواتير، اي ان الشركات التي تدفع ترسل الفواتير الى الخبير المحقق، الذي يذكرها بدوره في تقريره.

■ هل تملكون احصاء بعدد عقود التأمين مع الشركات التي تتعلق بحوادث مماثلة؟

□ يتوجب النظر اذا كانت كل العقود تغطي هذه الاضرار ام لا. لا اعتقد ان جميع العقود تغطي هذا النوع من الانفجارات. عندما نعرف ما هي طبيعة الانفجار، نعرف بعدها اية عقود يمكنها التغطية.

■ هذا يعني انكم ستنتظرون نتائج التحقيق؟
□ صحيح، نحن في انتظار نتائج التحقيق وليس بالضرورة النتائج الكاملة، اذ يهمننا في الدرجة الاولى معرفة سبب الانفجار وطبيعته، اي لا تهمننا

في هذا النوع من الاضرار محدود في لبنان. فنحن نعتمدهم كشركات تأمين بعد موافقة معيدي التأمين العالميين، وبالتالي نحن ملزمون بعدد معين منهم، وهم يتعاملون في الوقت ذاته عالميا مع معيدي التأمين. لكن على الرغم من ذلك، علمت ان الخبراء احصوا اكثر من 50 في المئة من الممتلكات المتضررة حتى الان، وهو احصاء اولي، وبالتأكيد سيعودون لاحصاء الممتلكات مجددا لكي يتمكنوا من التدقيق اكثر بالاشياء المتضررة فعليا، حيث تطبق الضوابط. اذ لدى الكشف في المرة الاولى والثانية تبين اشياء متضررة اكثر، للوصول الى تقدير الكلفة الصحيحة. لذا لا يزال امامهم نحو 50 في المئة ينبغي اكمال الكشف عليها، ويحتاج ذلك الى شهر ونصف شهر تقريبا.

■ قبل تحديد حجم الخسائر؟

ابدت شركات التأمين اللبنانية كل الاستعداد تجاه المؤمنين لديها مع معيدي التأمين، وازافت الى خدماتها تغطية معالجة كوفيد - 19. لكن هذا القطاع الجاهز تضرر ايضا، قبل الجائحة والانفجار، اذ كبلته الازمة المالية وساوته بالمواطنين، سواء لجهة عجزه عن سحب الاموال بالدولار لتسديد متوجباته الى شركات معيدي التأمين في الخارج، او لجهة تكبده الخسائر نتيجة تفلت سعر صرف الدولار في السوق السوداء. وتعاملت شركاته مع المستويات التي تحددها هذه السوق، اي ما بين 7 الاف ليرة للدولار و8 الاف، فيما تتقاضى قيمة البوالص على سعر 1500 ليرة للدولار، وهي عاجزة عن الاستمرار في تكوين احتياطاته. لكي يبقى هذا القطاع الذي يقف حاليا على رجل واحدة مستمرا وينهض بالمواطن وبقطاعات انتاجية وخدمية اخرى، وقعت وتعثرت، لم يحن الوقت لقطع دابر هذه السوق؟ الا يجب ان يكون التدبير الرقم واحد لدى السلطة؟

رئيس جمعية شركات التأمين ايلي طرييه شدد لـ"الامن العام" على الحصول على النتائج التي تحدد اسباب انفجار مرفأ لبدء دفع التعويضات الى المؤمنين.

■ هل توصلتم الى تحديد حجم الخسائر التي لحقت بالعقارات والمباني؟

□ ابلغتني شركات التأمين عن ارسال خبراء متخصصين ومحللين للقيام بمسح الاضرار لتقدير كلفتها. لم ينتهوا بعد، لأن هذه الفاجعة كبيرة جدا، وربما هذا الانفجار هو الرابع في العالم من حيث الحجم. يحتاج هذا الامر الى الوقت الكافي، اذ نتوقع ان تغطي شركات التأمين اكثر من 10 الاف وحدة سكنية متضررة، سواء كان بيتا او فندقا او مؤسسة، كما ان عدد الخبراء المتخصصين

سوبر ماركت رمال الأصلي

(أبو عامر)



قريباً كفردونين / بنر السلاسل 13

جودة نوعية توفير

BONA VITA®

أطيب
كورن فليكس

YORO PLUS
PREMIUM DETERGENTS
أحدث المنظفات

شاي
العوائد
أجود أنواع الشاي السيلاني

من الطبيعة
جمعتها

Lumière



حديثاً، إذ كان عندنا قسم كبير من البوالص لم يكن مغطى فيها.

■ هل رفعتم قيمة الاشتراك؟
□ تمت زيادة الاشتراك ما بين 5 و10 في المئة ليس أكثر، لأن شركات التأمين هي التي تتحمل تكلفة كوفيد - 19 واخذتها على عاتقها، على الرغم من ان بعض معيدي التأمين رفضوا نلمسه، وباعتباره ليس ضرراً غير متوقع. بدأت بعض الشركات التغطية في عدد من المستشفيات التي تستقبل حالات هذا الوباء.

■ كيف تقيّمون وضع قطاع التأمين؟
□ تأثر وضع القطاع كثيراً بسبب الازمة الاقتصادية اولا من خلال احتجاز اموالنا في المصارف مثل سائر المواطنين، وثانيا بسبب صعوبة تحويل ارصدة اعادة التأمين الى الخارج. علما اننا لم نستطع تحويل اي دولار الى معيدي التأمين في الخارج منذ ايلول 2019، كي يتمكن من تغطية الاضرار المتوجبة علينا حالياً. بحثنا مع وزير الاقتصاد ومع حاكم مصرف لبنان هذا الامر، ولم نتوصل حتى الان الى اي نتيجة. ثالثاً تم قبض البوالص الصادرة بالدولار على سعر 1500 ليرة، مع ان الدولار تخطى 7 الاف ليرة في السوق السوداء، وبالتالي ندفع كلفة قطع السيارات على هذا السعر، كما ندفع كل التكاليف ومنها المصاريف العمومية على سعر 8 الاف ليرة للدولار. هذا الواقع يسبب ضرراً كبيراً لشركات التأمين التي لم تعد قادرة على تكوين احتياطياتها لتغطية كلفة الحوادث، ناهيك بالفاجعة الكبيرة من جراء الانفجار التي اضررت بالمواطنين بما فيها شركات التأمين، اضافة الى زيادة تغطية كوفيد - 19 والتي ستكبد الشركات خسائر. لكن، انطلاقاً من احساسنا بالمسؤولية الوطنية وحفاظاً على الامن الاجتماعي في البلد، رغبت شركات التأمين في ادخال تغطية كوفيد - 19 ضمن ضمانتها، كما تدرس حالياً كيفية التعويض على المتضررين قبل فصل الشتاء، آملة في الحصول على تقرير او تصريح رسمي يفيد عن اسباب الانفجار وطبيعته.

■ هل تزيد قيمة الاضرار على ربع مليار دولار في المرفأ؟
□ في رأيي لا تتعدى 250 مليون دولار، اذ بحسب ما علمت لم تتضرر منطقة المستوعبات، وكان الضرر في العنابر والاهراءات.

■ توجّه الرئيس ميشال عون الى شركات التأمين للمباشرة بالتعويض، فهل يمكن ان تتجاوبوا قبل صدور سبب الانفجار ام بعده؟
□ تتحمل شركات التأمين اللبنانية ما لا يتعدى 10 في المئة من قيمة الحادث، اي ان 90 في المئة على عاتق معيد التأمين، لذا ينبغي اولا ان نعرف طبيعة الانفجار لكي نعوض، لكن نحن نحاول ان نكون الى جانب المواطنين المتضررين باقصى ما نستطيع. في نهاية الامر، يجب ان تتلقى كل شركات التأمين تصريحاً عن سبب الانفجار وطبيعته، اي ان يكون هناك موقف رسمي يخبرنا عن ذلك، قبل ان نباشر دفع التعويضات. في الوقت ذاته نحن نقوم بمهماتنا ونحصى الاضرار، لكننا نريد ايضاً او موقفاً او تصريحاً رسمياً، كي تتمكن من ان نثبت لانفسنا ولمنتسبي التأمين، ما هو الضرر ومن اين اتى.

ع. ش

■ هل سيزيد قيمة الاضرار على ربع مليار دولار في المرفأ؟
□ في رأيي لا تتعدى 250 مليون دولار، اذ بحسب ما علمت لم تتضرر منطقة المستوعبات، وكان الضرر في العنابر والاهراءات.

■ بالنسبة الى الضحايا هل يلحقهم التأمين ايضاً، وهل هناك عدد معين؟
□ اكيد نلتزم تعويض الذين لديهم تأمين على الحياة، وندفعه الى الورثة الشرعيين. هناك نحو 10 او 15 في المئة ليس أكثر، كما ان المقترضين من المصارف هم مؤمنون، لأن المصرف يفرض عليهم بوليصة تأمين، وليس بالضرورة تأمين على الحياة، بل قد يكون على قرض استدانة من المصرف.

■ هل سيتم تسديد التأمين على القروض؟
□ نعم تدفع قيمة القرض الى المصرف، ومن يكون لديهم بوالص استثمارية ايضاً تدفع لهم مبلغ خاصة في حال الوفاة. رحم الله جميع الشهداء ونقدم التعزية لاهاليهم، واطمى الشفاء العاجل للمصابين. بصراحة، ان خسارة الشهداء هي اكبر من اي خسارة مادية للوطن. ارجو ان تكون هذه الفاجعة آخر النفق المظلم الذي يمر فيه وطننا لبنان.

■ كيف ستعاملون مع الاسعار في ظل ارتفاع سعر الدولار؟
□ ندفع بناء على الفواتير التي تقدم لنا. سيتم التعويض بقدر ما كان يدفع الشخص المؤمن، فاذا كانت فواتيره بالليرة سندفع له بالليرة واذا كان يدفع تأمينه بالدولار سيعوض عليه بالدولار. من خلال هذه الفواتير سنقدر قيمة التعويضات، لذلك نترتب في دفع التعويضات حتى تصلنا تقديرات قريبة من الواقع، وفي هذه الحالة ثمة فارق كبير.

■ الانفجار الفاجعة الكبيرة، اي كارثتان خلال السنة ذاتها. حصل كل ذلك ولم تنته السنة بعد. بالطبع بدأت هذه الشركات بالدفع، اذ يكون لدينا عادة احتياطيات نستعملها في ظروف كهذه للتعويض على الشركات المؤمنة.

■ بالنسبة الى الضحايا هل يلحقهم التأمين ايضاً، وهل هناك عدد معين؟
□ اكيد نلتزم تعويض الذين لديهم تأمين على الحياة، وندفعه الى الورثة الشرعيين. هناك نحو 10 او 15 في المئة ليس أكثر، كما ان المقترضين من المصارف هم مؤمنون، لأن المصرف يفرض عليهم بوليصة تأمين، وليس بالضرورة تأمين على الحياة، بل قد يكون على قرض استدانة من المصرف.

■ هل سيتم تسديد التأمين على القروض؟
□ نعم تدفع قيمة القرض الى المصرف، ومن يكون لديهم بوالص استثمارية ايضاً تدفع لهم مبلغ خاصة في حال الوفاة. رحم الله جميع الشهداء ونقدم التعزية لاهاليهم، واطمى الشفاء العاجل للمصابين. بصراحة، ان خسارة الشهداء هي اكبر من اي خسارة مادية للوطن. ارجو ان تكون هذه الفاجعة آخر النفق المظلم الذي يمر فيه وطننا لبنان.

■ بالنسبة الى المرفأ والسفن والاهراءات، هل تملك معلومات عن وضع التأمين في التعويض عليها؟
□ بالطبع توجد شركات عدة يمكن التعويض عليها، لكن بحسب الاضرار اللاحقة بها. ثمة خبراء يقومون بالكشف في المرفأ ويحددون قيمة الاضرار، كما هو حاصل بالنسبة الى الممتلكات.

■ هل تعتقد ان لدى الادارة الرسمية تأميناً؟
□ اعتقد ذلك. معلوماتي تقول انها تملك تأميناً على الاهراءات وممتلكات المرفأ، وهناك خبراء على الارض يحصون الاضرار، بعدما تأخر عملهم بسبب عدم تمكنهم من دخول مسرح الجريمة. اما العنابر، فلا اعتقد ان لديها تأميناً، لأن هناك شركة تملكها.